



تسلمت طلباً في نهاية الدوام الرسمي لعقد جلسة خاصة 12 الجاري حول «العفو الشامل» وسأقره وإذا كان لأخيراً فسيتم توجيه الدعوة

الغانم: عدم جعل الممارسات الديمقراطية سبباً في تقسيم المجتمع

وأكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ثقته في النواب وحرصهم على عدم جعل الممارسات الديمقراطية سبباً في تقسيم المجتمع، متمنياً أن تكون جلسة التصويت على طلب طرح الثقة بوزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب اليوم الأربعاء ممارسة ديمقراطية راقية.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة غدا (اليوم) جلسة التصويت على طلب طرح الثقة بوزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري، وستعقد الجلسة الساعة 12 والنصف وإن شاء الله يكتمل النصاب لأنها بعد

ما يحدث داخل قاعة عبدالله السالم هو انعكاس لما يحدث في المجتمع. وبين أن «الاستجواب هو رأي ورأي آخر فعندما يطرح الاستجواب ما فيه أي مشكلة، وأتمنى ألا ينجرف المجلس والنواب إلى سجلات أخرى تؤدي إلى تقسيم المجتمع تحت أي معيار، ومقتائل إن شاء الله». وأضاف الغانم «هناك في النهاية تصويت وكل نائب يدلوه وبيّن رأيهم من خلال التصويت، والمستجوبون والوزير المستجوب في النهاية إخوان وأبناء بلد واحد، وهذا ما يميزنا في الكويت عن سائر الدول».

اليوم خاصة للتصويت على طلب طرح الثقة في وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب وكل نائب يدلوه ورأيهم من خلال التصويت. وأضاف الغانم في لقاء مع برنامج «كويت اليوم» في تلفزيون المجلس بحضور الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري «غدا (اليوم) لدينا جلسة التصويت على طلب طرح الثقة في وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري، وهي جلسة خاصة تبدأ الساعة 12 ونصف». وتمنى الغانم الابتعاد في جلسة اليوم عن أي أمور تقسم المجتمع مشيراً إلى «أن

فاننا متفائل بأن الممارسة ستكون راقية بغض النظر عن النتيجة التي يجب أن يتقبلها الجميع». وردا على سؤال بشأن طلب نيابي لعقد جلسة خاصة يوم الـ 12 من الشهر الجاري، قال الغانم إن هناك طلباً تم تقديمه في نهاية الدوام الرسمي «وسأقره وإذا كان لأخيراً فسيتم توجيه الدعوة، وإذا كان يحتاج إلى تصحيح فسأخاطب مقدمي الطلب، وسأوضح أكثر عن هذا الطلب غدا».

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم دعا إلى الابتعاد عن كل ما يؤدي إلى تقسيم المجتمع تحت أي معيار، مبيناً أن جلسة

في الجلسة أن تكون ممارسة ديمقراطية راقية يعبر فيها كل نائب عن رأيه من خلال تصويته في الجلسة، وأتمنى على الجميع أن يقفوا سداً منيعاً أمام أي انحراف في الممارسة الديمقراطية التي من شأنها أن تؤثر أو تساهم في انقسام المجتمع». وأكد الغانم ثقته في كل الأطراف والنواب وأنهم حريصون كل الحرص على عدم جعل الممارسات الديمقراطية سبباً في تقسيم المجتمع.

وقال الغانم: «ردا على الخاوف التي وصلتنا من أن جلسة الغد «اليوم» تنجر أو ينجر النواب إلى منحى لا نرغب فيه جميعاً،



مرزوق الغانم يتحدث (قاسم باشا)

معارضى الطلب وبعد ذلك يتم التصويت على الطلب نفسه». وقال الغانم: «ما أتمناه

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ثقته في النواب وحرصهم على عدم جعل الممارسات الديمقراطية سبباً في تقسيم المجتمع، متمنياً أن تكون جلسة التصويت على طلب طرح الثقة بوزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب اليوم الأربعاء ممارسة ديمقراطية راقية.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة غدا (اليوم) جلسة التصويت على طلب طرح الثقة بوزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري، وستعقد الجلسة الساعة 12 والنصف وإن شاء الله يكتمل النصاب لأنها بعد

عبدالله الكندري يقترح تزويد القطاعات الحكومية بمختصين في لغة الإشارة



عبدالله الكندري

تقدم النائب عبدالله الكندري باقتراح برغبة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة (الصم والبكم والإعاقة السمعية) لتزويد القطاعات الحكومية والمحاكم والجامعات ومترجمين معتمدين ومتخصصين بلغة الإشارة، وتجهيز «كاونترات» خاصة بهم وصرف بدل طبيعة عمل المترجمين لتشجيعهم على العمل في هذه الوظيفة.

وقال الكندري في اقتراحه: بناء على القانون رقم 8 لسنة 2018 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وما يهدف إليه من تقديم المزيد من الرعاية لهم، وبما يضمن تمتعهم بالحقوق الأساسية التي كفلها الدستور وأقرتها المواثيق الدولية، حيث أجاز القانون في المادة 4 من الفصل الثاني «الخدمات» استحداث خدمات أخرى، تناسب احتياجاتهم بناء على قرار يصدر من الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، تقدم بالاقتراح برغبة التالي: تزويد القطاعات الحكومية والمحاكم والجامعات ومترجمين معتمدين ومتخصصين بلغة الإشارة، وتجهيز «كاونترات» خاصة بهم وصرف بدل طبيعة عمل المترجمين لتشجيعهم على العمل في هذه الوظيفة.

عسكر: توحيد الراتب الأساسي لل حاصلين على مؤهل حقوق العاملين في الوزارات



عسكر الغنم

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحاً بقانون يقضي بمساواة جميع الحاصلين على مؤهل حقوق براتب أساسي موحد لجميع العاملين في وزارات ومؤسسات الدولة دون تفرقة ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة الأولى «يساوي الموظفون كافة الحاصلون على المؤهل الجامعي بتخصص القانون من

العاملين في أي من الجهات الحكومية في التخصصات المالية الممنوحة لهم مقابل أداء عملهم منضمته الراتب الأساسي والكار والوظيفي والمميزات الوظيفية كافة، سواء كانت تلك الجهة تتبع في تنظيم شؤونها المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية أو تلك التي تنظم شؤون الخدمة فيها قوانين خاصة».

المادة الثانية: «لا تسري أحكام هذا القانون على العسكريين من رجال الجيش والشرطة والحرس الوطني».

المادة الثالثة: «يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون».

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون الذي تقدم به النائب عسكر العنزي على ما يلي: مساواة جميع الحاصلين على مؤهل حقوق براتب موحد لجميع وزارات الدولة مؤسساتها بدون أي تفرقة بينهم كما هو معمول به في الجهات: 1- الإدارة العامة للتحقيقات. 2- بلدية الكويت. 3- الفتوى والتشريع. 4- النيابة العامة، مما يترتب عليه فروقات في الراتب وحتى انتهاء الخدمة تختلف المبالغ التي يحصل عليها موظفو وزارات الدولة عن القطاعات المعنية في الكوادر المذكورة مما يعد مخالفة واضحة وصريحة للدستور بشأن العدل والمساواة، وهذا ينعكس أيضاً على تركيز الخريجين على جهات محدودة وأيضاً ينعكس على تفرغ الوزارات من الكوادر القانونية لعدم وجود تلك المزايا ما يضطر تلك الوزارات إلى الاستعانة بغير الكويتيين مما يخالف نهج الدولة بشأن تكويت الوزارات.

الإيرادات النفطية شكلت 88٪ بحجم إنتاج مقدر بـ 2,8 مليون برميل بسعر 55 دولاراً

«الميزانيات»: 16,4 مليار دينار إيرادات الميزانية الجديدة بنسبة زيادة 9٪ عن السنة المالية السابقة



لجنة الميزانيات والحساب الختامي

رؤية شاملة بوضوح أكبر حول أعداد غير الكويتيين التي تتحملها الميزانية. وبشكل عام فإن إجمالي تكلفة وظائف الكويتيين المدنية والعسكرية تبلغ 7 مليار دينار وبنسبة 92٪ مما هو مقدر في هذا الباب، أما تكلفة وظائف غير الكويتيين فإنها تبلغ 653 مليون دينار وهي تشكل 8٪ كما تضمن الميزانية مبلغاً وقدره 320 مليون دينار كاعتماد تقملي يفترض توجيهه قانوناً نحو التعيينات الجديدة خاصة بعدما تبين للجنة أنه بدأ يستخدم لغير الأغراض المخصصة له، وهو ما أكده ديوان المحاسبة وأن اللجنة بصدده تسلم تقرير بهذا الشأن.

وناقشت اللجنة تقديرات الباب الأول للمصروفات (تعويضات العاملين) والذي سيوجه لدفع المرتبات والتأمينات الاجتماعية وتعويضات نهاية الخدمة لموظفي الوزارات والإدارات الحكومية والمقدرة بـ 7.7 مليارات دينار بزيادة قدرها 7٪ عن الميزانية السابقة والتي تعود أسبابها لزيادة وظائف الكويتيين المدنية والعسكرية في حين أن وظائف غير الكويتيين قلت من 91 ألف إلى 88 ألف وظيفة إلا أن اللجنة نوهت إلى أن بعض المشاريع الكبرى أسندت لها عقود لإدارتها وتضمنت فيها وظائف غير الكويتيين بالإضافة إلى من يستعان بخدماتهم لغير الكويتيين والمعتمدين على بند المكافآت، مما يتطلب وجود

المالية بدراسته، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر أن إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية والضرائب على الدخل والأرباح انخفضت تقديراتها لتصل إلى 532 مليون دينار في حين أن بيانات وزارة المالية للحساب الختامي 2018/2019 الذي أقرت مؤخراً تشير إلى وجود ارتفاح في هذا الجانب. ومن المقرر أن تكون نقطة التعادل بين الإيرادات والمصروفات المقدرة في ميزانية السنة المالية الجديدة بعد استقطاع نسبة 10٪ لاحتياطي الأجيال القادمة بـ 80 دولاراً، الأمر الذي يشير إلى أن العجز المتوقع في الميزانية قد يكون أقل مما هو عليه إذا ما ارتفعت أسعار بيع البرميل والتي تتراوح حالياً بـ 71 دولاراً.

16 مليار دينار، وهو أمر تحفظ عليه اللجنة خاصة وأن لدى مؤسسة البترول احتياطي محفظ فيه يبلغ 17 مليار دينار منها 52٪ مستثمرة على هيئة ودائع وسندات وأوراق مالية حتى آخر حساب ختامي معتمد، ويفترض تشغيل هذه الأموال لصالح المشاريع النفطية التي تدعم الجانب التشغيلي للمؤسسة إلا أن يكون اللجوء للاقتراض إلا بعد دراسة الفائدة الحقيقية من استخدام الاقتراض أقل تكلفة من استخدام احتياطياتها المالية. أما فيما يخص التقديرات غير النفطية، فقد لاحظت اللجنة أن بعض التقديرات بحاجة لإعادة نظر في كون هناك موافقة بين التقدير والتحصيل وهو ما وعدت وزارة

وقال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد إن اللجنة اجتمعت مع وزارة المالية لمناقشة تقديرات الإيرادات وتقديرات الباب الأول للمصروفات (تعويضات العاملين) الواردة في مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإيرادات الحكومية للسنة المالية الجديدة 2019/2020، وتبين لها ما يلي: قدرت الإيرادات في ميزانية السنة المالية الجديدة بـ 16,4 مليار دينار بزيادة 9٪ عن تقديرات الميزانية السابقة، حيث تشكل الإيرادات النفطية 88٪ من تلك التقديرات بحجم إنتاج مقدر بـ 2,8 مليون برميل على أساس سعر قدره 55 دولاراً.

الدلال يسأل عن عدد الشكاوى التي قدمتها هيئة الزراعة منذ أول يناير 2015 حتى الآن



محمد الدلال

الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية ولم يتم إيقافهم عن العمل أثناء فترة نظر الشكاوى في النيابة أو القضية في المحاكم، من جانب الآخر يرجى تزويدي بأسماء الموظفين والعاملين الحاليين في النيابة أو القضاء منذ 2015/1/1 وحتى تاريخه وبيان وضعهم الوظيفي حالياً في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية. 4- هل تمت إحالة أي شكوى للنيابة العامة أو القضاء مرتبطة بتحقيقات البرلمانية التي أجراها مجلس الأمة مع رجاء ذكر بيان كل شكوى مرتبطة بتوصيات مجلس الأمة منذ 2015/1/1 وحتى تاريخه، ومصير كل شكوى من تلك الشكاوى في النيابة العامة أو القضاء.

الجزء وقانون حماية المال والجرائم الخاصة بقانون الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية مع بيان مصير كل شكوى من تلك الشكاوى أو دعوى قضائية حالياً ونتائجها وأسماء الأطراف الذين تقدموا بها للنيابة العامة أو القضاء. 3- هل توجد شكوى في النيابة العامة أو تمت إحالتها للقضاء أو قضايا في المحاكم تتعلق بجرائم شبيهة لتجاوزات المال العام أو متعلقة بسوء استغلال والتصرف في الحيازات الزراعية أو الحيوانية أو السمكية أو سوء استغلالها أو المتعلقة بموظفين عاملين في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وما زالوا يزاولون أعمالهم في

النيابة العامة منذ 2015/1/1 وحتى تاريخه، مع بيان فحوى كل شكوى من تلك الشكاوى والأسماء التي محل الشبهة وتمت إحالتها في ارتكاب المخالفات القانونية وواقع كل شكوى محالة حالياً في النيابة العامة أو القضاء والنتيجة التي انتهت إليها كل شكوى من تلك الشكاوى. 2- يرجى تزويدي بعدد الشكاوى التي تقدم بها الغير من جهات أو أفراد أو مواطنين في النيابة العامة أو درجات القضاء ضد الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية أو العاملين فيها بصفاتهم الرسمية منذ 2015/1/1 وحتى تاريخه، وبالأخص تلك المتعلقة بالجرائم الواقعة على قانون مكافحة الفساد وقانون

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري قال في مقدمته: منذ سنوات عديدة والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية محل توجيه اتهام وشبهات تتعلق بجرائم وتجاوزات للقانون (ملف الحيازات الزراعية وخلافه)، وهو الأمر الذي دعا مجلس الأمة في أكثر من فصل تشريعي وعدد من الجهات الأخرى المطالبة بتحويل تلك الشبهات إلى النيابة العامة والقضاء، وقد تمت إحالة عدد من الشكاوى للنيابة العامة من عدة أطراف، إلا أنه وحتى تاريخه لم يعرف مصير تلك الشكاوى، خاصة أن تلك الجرائم والمخالفات تم التحقيق فيها برلمانياً وكذلك من خلال الأجهزة الرقابية

في طرق التدريس، وفي الآونة الأخيرة ومن خلال وسائل الإعلام تمت الإشارة إلى تساهل بعض مدارس القطاع الخاص في توظيف وتعيين المعلمين، حيث يفقد البعض إلى المؤهلات اللازمة ومن ذلك ما نشر في وسائل التواصل الاجتماعي من تصريح لإحدى المعلمات الأجنبية ممن لا يتوفر فيها المؤهل العلمي لمهنة التدريس

ما نظم ولوائح الاستعانة بخدمات المعلمين الكويتيين في المدارس الخاصة؟

المعلمين في المدارس الخاصة؟ مع موافاتي بآليات الرقابة والتفتيش وبالذات مدى دورية عمليات الرقابة والتفتيش. 4- ما الجهة أو الإدارة المختصة في وزارة التربية والتعليم العالي المسؤولة عن متابعة التحصيل العلمي الأكاديمي ومستوى الهيئة التدريسية في المدارس الخاصة وما آليات تلك الجهة أو الإدارة في تحقيق ذلك؟

الخاصة من أعضاء الهيئة التعليمية لتعيينهم في مهنة التدريس في المدارس الخاصة مع تزويدي بنسخ من تلك الشروط والضوابط أو صور من نماذج الاشتراطات في المدارس الخاصة؟ 3- هل لدى وزارة التربية والتعليم العالي آليات وإجراءات رقابية وتفتيش على المدارس الخاصة فيما يتعلق بتعيين

في المدارس الخاصة. وطلب إفادته وتزويده بالآتي: 1- ما آليات ونظم ولوائح الاستعانة بخدمات المعلمين الكويتيين أو العرب أو الأجانب في المدارس الخاصة؟ 2- ما الشروط والضوابط التفصيلية وبالأخص ما المستندات الرسمية وبالأخص المتعلقة بالمؤهلات والخبرات التي تتطلبها الوزارة أو المدارس

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزير التربية والتعليم العالي د.حامد العازمي قال في مقدمته: إن مدارس التعليم الخاص تحتل أهمية كبيرة للمواطنين والمقيمين، وتتطلب معها أن يوفر لها صور الدعم اللازم لتأدية دورها، ومن صور ذلك ضمان توفر الهيئة التعليمية والمعلمين من الجنسين ممن يحمل الكفاءة والمؤهل والمهارات

عطفاً على الإعلانات السابقة التي تم نشرها بالصحف المحلية يسر مجلس إدارة شركة اكتتاب القابضة ش.م.كع التنويه للسادة المساهمين الكرام بأنه تم يكتمل نصاب اجتماع الجمعية العامة العادية التي تم انعقادها في يوم الأحد الموافق 2019/5/5. وعليه سيتم عقد اجتماع الجمعية العمومية المؤجلة في يوم الأربعاء الموافق 2019/5/15 تمام الساعة 12:00 ظهراً في الشرق قطعة 5 - مبنى 4 - مجمع بيهباني - دور 16.

تنويه

عطفاً على الإعلانات السابقة التي تم نشرها بالصحف المحلية يسر مجلس إدارة شركة اكتتاب القابضة ش.م.كع التنويه للسادة المساهمين الكرام بأنه تم يكتمل نصاب اجتماع الجمعية العامة العادية التي تم انعقادها في يوم الأحد الموافق 2019/5/5. وعليه سيتم عقد اجتماع الجمعية العمومية المؤجلة في يوم الأربعاء الموافق 2019/5/15 تمام الساعة 12:00 ظهراً في الشرق قطعة 5 - مبنى 4 - مجمع بيهباني - دور 16.